تقييم العلاقات الألمانية الخليجية

محرم حلمي أوزيف

إن عدم وجود ماضٍ استعماري لألمانيا في منطقة الخليج يجعل من السهل عليها إقامة علاقات وثيقة مع دول الخليج، لكن هناك أيضا بعض العقبات أمام تطوير العلاقات مع دول الخليج، في مقدمتها أن ألمانيا بوصفها الدولة الرائدة في الاتحاد الأوروبي، عليها مراقبة وتنسيق المصالح الإقليمية للدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

بدأت ألمانيا تولي اهتماما بمنطقة الشرق الأوسط والموارد النفطية في الخليج، شأنها شأن القوى العظمى الأخرى، منذ أن بدأت في رؤية نفسها في فئة القوى العظمى، اعتبارا من نهاية القرن التاسع عشر. لكن مع تركيبة النظام العالمي وهزيمتها في كلا الحربين العالميتين، فشلت ألمانيا في اكتساب النفوذ في المنطقة على غرار إنجلترا وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من أن ألمانيا سعت منذ الستينيات من أجل أن تكون فعّالة في المنطقة من خلال استخدام قوتها الاقتصادية، إلا أن جهودها في هذا الاتجاه بقيت في ظل حليفها الولايات المتحدة. ودفعت أزمة النفط في عام 1973 ألمانيا إلى تركيز اهتمامها مثل جميع الدول على منطقة الخليج، لأن الخليج مع هذه الأزمة لم يصبح مصدرا للطاقة فحسب، بل كان أيضا سوقا مهما للتكنولوجيا المتقدمة، وتحول إلى مصدر للاستثمار بالنسبة للاقتصادات الغربية التي تزعزعت بشدة جراء أزمة النفط بشكل مباشر أو غير مباشر. وعلى الرغم من اكتساب ألمانيا بعض المزايا كونها دولة رائدة في الاتحاد الأوروبي، إلّا أن المشاكل التي يواجهها الاتحاد الأوروبي في تطوير سياسة متكاملة تجاه الشرق الأوسط والخليج تجعل ألمانيا تفقد نفوذها في سياساتها الإقليمية. وتبذل ألمانيا في الآونة الأخيرة جهودا كبيرة لاستخدام قوتها الاقتصادية لزيادة

نفوذها في منطقة الشرق الأوسط والخليج، لكن هذه الجهود تبقى في ظل الأنشطة الإقليمية للولايات المتحدة وروسيا.

موقع دول الخليج في السياسات الألمانية تجاه الشرق الأوسط

اتبعت دول الاتحاد الأوروبي سياسة عسكرية واستراتيجية منسجمة مع الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة فيما يتعلق بالشرق الأوسط، في إطار التزاماتها تجاه الناتو. جدير بالذكر أن هناك اختلافا واضحا يزداد بشكل تدريجي بين الأطراف في مجال الاقتصاد منذ الستينيات، ومع مرور الوقت بدأ هذا الاختلاف في التأثير على البعدين العسكري والاستراتيجي. ورأينا ذلك في السنوات التالية، ففي الوقت الذي وقفت فيه جميع دول الاتحاد الأوروبي في حرب الخليج إلى جانب الولايات المتحدة ضد العراق عام 1990, شاهدنا خلال غزو العراق عام 2003 والجهود الأمريكية للحد من أنشطة إيران النووية، أن فرنسا وألمانيا تبنتا سياسة مناهضة للولايات المتحدة أو حتى سياسة تحاول كبح جماحها. وحاولت ألمانيا بين الحين والآخر اتباع سياسة تسمى "الحوار الناقد" مع إيران بشأن ملفها النووي، لكنها فضلت التزام الصمت في مواجهة ضغوط الولايات المتحدة والرأي العام المحلي الألماني بسبب عدم تحسين إيران للأوضاع لديها في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

تحدد ألمانيا سياساتها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفق مبادئ أساسية مثل أمن إسرائيل، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والسيطرة على حركات الهجرة، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي. وقبل الانتفاضات التي أطلق عليها اسم "الربيع العربي"، كانت أمور تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان تبدو أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على السياسة الخارجية الإقليمية لألمانيا. ولكن تبين أن هذا المبدأ لم يكن فعالاً في الانتفاضات العربية والسياسات الإقليمية لألمانيا، باستثناء ردود الفعل ضد مقتل الصحفي عدنان خاشقجي. أما علاقات ألمانيا مع دول الخليج فبقيت في ظل الدعم الألماني المقدم لإيران فيما يتعلق باتفاقية النووي (خطة العمل الشاملة المشتركة). كما أن التدخلات العدوانية لبعض دول الخليج مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في مناطق الصراعات مثل اليمن وليبيا تثير ردود فعل الرأي العام الألماني.

وبالمقارنة مع الولايات المتحدة، ظلّت السياسات الخليجية لدول الاتحاد الأوروبي بشكل عام وألمانيا بشكل خاص غامضة ومتحفظة. ففي الوقت الذي حددت فيه الولايات المتحدة مصالح اقتصادية واضحة في المنطقة ونشرت قوة عسكرية للسيطرة على المنطقة ومحيطها، اضطرت دول الاتحاد الأوروبي لاتباع سياسة إقليمية غير واضحة تتغيّر وفقا لمواقف الولايات المتحدة ودول الخليج. جدير بالذكر أنه بجانب كون المنطقة مصدرا هاما للمواد الخام وسوقا ومصدر استثمار للدول الصناعية في الاتحاد الأوروبي، فإن التأثير المباشر للأزمات في المنطقة على القارة الأوروبية يجبر دول الاتحاد الأوروبي على إيلاء المزيد من الاهتمام للمنطقة. وعلى الرغم من كل ذلك، تواجه دول الاتحاد الأوروبي صعوبات في تطوير سياسة مشتركة شاملة ومتناغمة مع منطقة الشرق الأوسط ودول الخليج. وفي هذه المرحلة، يلعب الموقف المهيمن والمتسلط للولايات المتحدة في إطار

حلف شمال الأطلسي (الناتو) دورا هاما بقدر التنافس على سباق الزعامة بين دول الاتحاد الأوروبي الرئيسية مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا قبل بريكسيت. هذا الوضع يدفع دول الاتحاد الأوروبي إلى التطلع للمنطقة بطريقة مجزأة من حيث الجوانب الاقتصادية والاستراتيجية والجغرافية. بعبارة أخرى، يمكننا مشاهدة أن إحدى دول الاتحاد الأوروبي تضع بعض دول الخليج في المقدمة، فيما تعزز بعض دول الاتحاد الأوروبي علاقات أوثق مع دول الخليج الأخرى.

العلاقات الأوروبية-الخليجية وألمانيا

تم توقيع أول اتفاقية تعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في عام 1989. وفي هذا السياق، عزّزت دول الاتحاد الأوروبي لاسيما ألمانيا، علاقاتها الاقتصادية مع دول الخليج التي تعتبر مهمة من حيث أمن الطاقة وموارد الاستثمار المباشر وغير المباشر وفرص الأسواق.

لكن العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي مع إيران والعراق بقيت محدودة بسبب سياسات الولايات المتحدة تجاه هذين البلدين. لذلك فإن أمن واستقرار منطقة الخليج أمر مصيري لمصالح ألمانيا. لأن بروز مشاكل إضافية غير المشاكل القائمة في الخليج يضع ألمانيا في معضلة مثل العمل بانسجام مع الولايات المتحدة أو التناقض التام مع هذا البلد، ويذهب بالسياسات الإقليمية لألمانيا إلى طريق مسدود.

تلبي منطقة الخليج ما يقرب من نصف احتياجات أوروبا من الغاز الطبيعي والنفط. وعلى الرغم من أن حصة منطقة الخليج في واردات أوروبا من الغاز الطبيعي تتناقص تدريجيا، إلا أن موارد الغاز الطبيعي في الخليج لها أهمية كبيرة بالنسبة لأوروبا من حيث تنوع العرض، لا سيما بالنظر إلى المشاكل التي واجهتها أوروبا مع روسيا في إمدادات الغاز في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وبصرف النظر عن السوق الفورية، تعتبر الموارد النفطية في منطقة الخليج ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول الأوروبية من حيث إمدادات النفط طويلة الأمد والمستقرة والرخيصة. وبالتالي، طوّرت دول الاتحاد الأوروبي بقيادة ألمانيا مشروع نابوكو في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (مشروع خطوط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من تركيا إلى أوروبا) . جدير بالذكر أن هذا المشروع الذي لم يكن متناغما مع مصالح الولايات المتحدة وروسيا، تم تأجيله في أوائل عام 2010. وفي الوقت الذي تهدف فيه الولايات المتحدة وروسيا للقيام بدور أكبر في توفير موارد الطاقة للأسواق العالمية في منطقة الخليج والتدخل في المنطقة بوسائل عسكرية أكثر من ذي قبل، تهدف الدول الأوروبية إلى تعزيز علاقات دائمة مع دول المنطقة من خلال أدوات مثل التنمية الاقتصادية والتكامل.

إن حقيقة عدم امتلاك ألمانيا أدوات القوة العسكرية مثل الولايات

المتحدة وروسيا تدفعها إلى السعي وراء النفوذ في المنطقة من خلال القوة الناعمة مثل الأنشطة الاقتصادية والتفاعل الثقافي. ومن جانب آخر، بينما تؤثر الأزمات السياسية والاجتماعية في الخليج والشرق الأوسط بشكل مباشر على أوروبا لأسباب مثل مشكلة الهجرة، يمكن للولايات المتحدة وروسيا توظيف هذه الأزمات لتوسيع دائرة نفوذهما. لذلك، تتعارض السياسات الإقليمية لهاتين القوتين العظميين مع مساعي الاتحاد الأوروبي للاستقرار في الخليج.

العقبات والتوقعات

إن عدم وجود ماضٍ استعماري لألمانيا في منطقة الخليج يجعل من السهل عليها إقامة علاقات وثيقة مع دول الخليج، لكن هناك أيضا بعض العقبات أمام تطوير العلاقات مع دول الخليج، في مقدمتها أن ألمانيا بوصفها الدولة الرائدة في الاتحاد الأوروبي، عليها مراقبة وتنسيق المصالح الإقليمية للدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. هذا الأمر يقف عائقا أمام ألمانيا في تطوير سياسة خليجية تهتم فقط بمصالحها. الأمر الثاني هو أن اللغة الأجنبية الأولى المستخدمة في دول الخليج هي الإنجليزية. هذا يدفع الشريحة المتعلمة في دول الخليج إلى إعطاء الأولوية للدول التي تتحدث الإنجليزية وتوفر التعليم بهذه اللغة. الأمر الثالث هو أداء دول الخليج في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية الذي يبقى دون المستوى المقبول لدى الاتحاد الأوروبي. في الحقيقة يتم استغلال موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان على نطاق واسع من أجل تحقيق مصالح السياسة الخارجية للدول الغربية. بالإضافة إلى ذلك، الرأي العام المحلي في ألمانيا أكثر حساسية مقارنة ببلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وهذا يشكل عقبة حقيقية أمام ألمانيا لتعزيز علاقاتها مع دول الخليج بشكل واضح. العقبة الهامة الرابعة هي الاختلافات الثقافية بين ألمانيا ودول الخليج. وعلى الرغم من أن ألمانيا تتمتع بمكانة هامة كواحدة من الدول الممثلة للحداثة والتطور، إلا أن ألمانيا ودول الخليج التي يعتبر الإسلام السني مؤثراً فيها بشكل كبير، بحاجة إلى فهم أفضل لبعضهما البعض من أجل تعزيز علاقاتهما. وفي هذا السياق، فإن قبول دولة مثل تركيا أو المغرب التي تعد جزءاً مهماً من العالم الإسلامي (السني) في عضوية الاتحاد الأوروبي، سوف يسهم في تسهيل تعزيز ألمانيا لعلاقاتها وجعلها دائمة مع العالم السني ككل، وليس فقط مع دول الخليج. الأمر الخامس هو المعضلة الألمانية بين الرأي العام العربي وسياسات الولايات المتحدة وإسرائيل بسبب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي حيث تشكل عقبة حقيقية أمام تعزيز ألمانيا لعلاقاتها مع دول الشرق الأوسط والخليج. حيث أجبرت المحرقة التي ارتكبها النازيّون ضد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية ألمانيا على اتباع سياسة اعتذارية متحفظة في المنطقة، ولهذا السبب حُرمت ألمانيا من فرصة المساهمة في حل مشكلة قضية فلسطين، بما يتناسب مع قوة الألمان ومكانتهم الدولية. والأمر الأخير وربما الأهم مقارنة مع كل ما سبق، أن العلاقات العسكرية التي أسستها الولايات المتحدة وإنجلترا مع دول الخليج أو آليات الرقابة العسكرية التي أقامتها على هذه الدول تمنع أيضا ألمانيا من إقامة علاقات عميقة ودائمة في المنطقة.

هناك عدد من الأمور على ألمانيا القيام بها لتطوير سياساتها الإقليمية. فبداية يجب أن تحدد مصالحها الإقليمية بوضوح، وأن تتبنى خطابا يشمل المنطقة بأكملها، بعيدا عن مناطق المشاكل مثل القضية الفلسطينية الإسرائيلية والمشكلة الإيرانية، وأن تتبنى لغة واضحة ومفهومة حول كيفية إسهامها في حل المشاكل الإقليمية ضمن هذا الإطار، بعبارة أخرى، يجب أن تحرّر علاقاتها مع القوى الإقليمية من قيود قوى مثل الولايات المتحدة وروسيا وإسرائيل، كما أن من الضروري على ألمانيا تحقيق التوازن الأمثل بين مصالح القوى الإقليمية مثل تركيا وإيران ومصر والسعودية وإسرائيل والقوى العالمية مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين، وينبغي عليها النجاح في تطوير سياسة مشتركة للشرق الأوسط في إطار الاتحاد الأوروبي. وخلاف ذلك، فإن تفضيل ألمانيا لأي من القوى الإقليمية أو العالمية لن يضر بمصالحها الخاصة فقط بل سيضر أيضا بالاستقرار الإقليمي. ■

محرم حلمي أوزيف: أكاديمي من تركيا، أستاذ مشارك دكتور في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في كلية الاقتصاد بجامعة اسطنبول، مدير المنشورات غير الدورية في مركز أورسام.